

سلسلة بحوث ودراسات
في
الفكر الاقتصادي الإسلامي

ماذا خسر العالم بطغيان الرأسمالية المالية ؟

دراسة من إعداد :
دكتور حسين حسين شحاتة
الأستاذ بجامعة الأزهر
خبير استشاري في المعاملات المالية الشرعية

للاتصال بالمؤلف :-

ت : ٢٢٦٠٩٠٢٨ / ١٥٠٤٢٥٥ - ١٠٠ ف : ٢٢٦٣٢٦٣٣

WWW.Darelmashora.com – Drhuhush@hotmail.com

آيات قرآنية وأحاديث نبوية تتعلق بموضوع الدراسة

يقول الله تبارك وتعالى :

﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾

[البقرة: ۲۷۶]

﴿وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رَبًّا لِيَرْبُوَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُو عِنْدَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ﴾

[الروم: ۳۹]



يقول رسول الله ﷺ :

﴿إِذَا ظَهَرَ الزُّنَا وَالرِّبَا فِي قَرْيَةٍ أَذِنَ اللَّهُ بِهَلَاكِهَا﴾

[رواه أبو يعلى عن عبد الله بن مسعود]

﴿وَمَا ظَهَرَ فِي قَوْمِ الرِّبَا إِلَّا ظَهَرَ فِيهِمُ الْجُنُونُ﴾

[رواه ابن ماجه والبزار والبيهقي]

ماذا خسر العالم بطغيان الرأسمالية المالية ؟ موضوعات الدراسة

- مفهوم الرأسمالية المالية الطاغية .
- مبادئ الرأسمالية المالية الطاغية وآثارها على العالم .
- مدى تعارض مبادئ الرأسمالية المالية الطاغية مع مبادئ الشرائع السماوية .
- ماذا خسر العالم من أزمة الرأسمالية الطاغية ؟
- وماذا خسر العالم بالبعد عن شريعة الإسلام ؟
- ما هو السبيل للخروج من الأزمة وفقا لشريعة الإسلام ؟
- نداء إلى الناس في أنحاء العالم بالعودة إلى الإسلام .

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

ماذا خسر العالم بطغيان الرأسمالية المالية ؟

دراسة من إعداد

دكتور حسين حسين شحاتة

الأستاذ بكلية التجارة جامعة الأزهر

خبير استشارى فى المعاملات المالية الشرعية

www.Darelmashora.com

E.mail : Drhuhush@hotmail.com

◆ - مفهوم الرأسمالية المالية الطاغية

لقد طغت الرأسمالية المالية ، واعتنقت بعض المفاهيم والمبادئ ومنها عبادة المال ، وأصبح دين الرأسماليين هو الرفاهية المادية وتنمية المال (تكثير - تعظيم) تحت مفهوم أقصى ربحية ممكنة وحتى ولو بطرق غير مشروعة فعندهم المقولة السائدة : الغاية تبرر الوسيلة ، كما أنهم لا يرقبون فى الإنسان إلاّ ولا ذمة ولا كرامة ولا مبادئ إذا كان ذلك يتعارض مع غايتهم العليا وهى تكثير المال ، كما فصلوا بين المعاملات وبين القيم والأخلاق وقالوا قولتهم المشهورة الأعمال هى الأعمال (Business is Business) .

ولقد أنشأت الرأسمالية المالية الطاغية المؤسسات والمنظمات العالمية المالية والاقتصادية والسياسية التى تساعدها فى تحقيق مقاصدها ، وتدخل الرأسماليون الماليون فى اتخاذ كافة القرارات السياسية الاستراتيجية العالمية ، ووجهوا الرؤساء والحكام والساسة لخدمتهم ، وأصبح رجل المال والأعمال هو السيد والباشا وما دونه خدم له ، ويجب أن تخدم السياسة الأعمال .

ويتساءل الناس جميعاً عن أسباب وآثار طغيان الرأسمالية المالية وما هى المصائب والأزمات التى نجمت عن هذا الطغيان على العالم ، وكيفية التصدى لهذا الطغيان ، وهذا ما سوف نتناوله فى هذه الدراسة من منظور أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية .

- مبادئ الرأسمالية المالية الطاغية وآثارها على العالم

لقد أسست الرأسمالية المالية الطاغية على عدة مبادئ وأسس خاطئة من أخطرها والذي كان سبباً في الأزمة المالية المعاصرة التي أصابت العالم اليوم بكوارث ، من أهم هذه المفاهيم والمبادئ ما يلي :

■ مبدأ الليبرالية المطلقة : ويُقصد بذلك تحرير المعاملات من أي قيود تحت شعار (دعه يعمل دعه يمر) ، أي إطلاق العنان لرجل المال ولرجل الأعمال للعمل الإنتاج والكسب ما دام يسدد ما عليه من ضرائب للدولة ، وترتب على تطبيق هذا المفهوم ضعف تدخل الدولة في مجال الرقابة على الأعمال واستطاع رجل المال توجيه السياسات المالية بما يحقق مفهوم الليبرالية ، وتم إنشاء التكتلات الكبيرة ذات التوجه الاحتكاري ... وكان من آثار ذلك السيطرة الكاملة على اقتصاديات العالم ، وأن أي خطأ أو خلل ينتقل أثره فوراً إلى كافة دول العالم .

■ مبدأ التكتلات والوحدات الاقتصادية الكبيرة : ويقصد بذلك على حد آرائهم أنه ولا بد وأن يقود التنمية في العالم المشروعات الضخمة الكبيرة والمتعددة الجنسيات حتى تستطيع أن تكون القائدة في مجال التوجيه المالي والاقتصادي ، حتى أننا نرى أن ميزانيات بعض الشركات أضعاف مئات المرات لميزانيات بعض الدول ، وكان من آثار ذلك سيطرة بعض التكتلات الاقتصادية على مصير اقتصاديات دول العالم ولا سيما الدول النامية والفقيرة ليس فقط في مجال الاقتصاد بل أيضاً في مجال السياسة ، وهذا هو الواقع المعاصر .

■ مبدأ إنشاء المنظمات والمؤسسات والهيئات المالية العالمية الداعمة للرأسمالية والليبرالية ومنها على سبيل المثال : صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية (الجات سابقاً) والبنك الدولي للتنمية ... ولقد هيمن على هذه المؤسسات جميعاً الدول الرأسمالية العالمية وعلى رأسها أمريكا ، وكان من آثار ذلك : الهيمنة الكاملة على مصير الشعوب ولا سيما الفقيرة التي تحتاج إلى مساعدات من هذه المؤسسات والمنظمات ، كمال سُبِسَّتْ لتخدم الليبرالية الرأسمالية المالية الطاغية .

■ مبدأ العملة العالمية السائدة : لقد تمكنت الليبرالية الرأسمالية المالية من جعل الدولار هو البديل للذهب كمقياس ومعيار رئيسي— في المعاملات النقدية المالية الدولية وفي البنوك والمصارف وأسواق المال ، وكاحتياطي في البنوك المركزية كما قامت العديد من الدول بربط عملتها به ليكون هو الأساس بدلاً من الذهب ، وكان من آثار ذلك التذبذب المفتعل أو غير المفتعل المؤثر في عملات الدول المرتبطة به ، والمؤثر كذلك في أسواق النقد والمال العالمية ، وكان من آثار ذلك هيمنة الدولار على العملات الأخرى وقيادة المعاملات النقدية والمالية واصبح هو اللص الذي يسرق ثروات العالم ولا سيما الدول الفقيرة والنامية وأن أى تذبذب في قيمته يقود إلى تذبذب في اقتصاديات العالم ، وأن أى انهيار في قيمته يسبب خسارة للدول الأخرى ، وهذا ما نشاهده اليوم في الأزمة المالية العالمية .

■ مبدأ استخدام العقوبات المالية والاقتصادية ضد الدول : لقد أصبح سلاح العقوبات المالية والاقتصادية من أهم الأسلحة التي تستخدمها الرأسمالية الطاغية ضد الدول التي لا تنصاع وتستسلم لقرارات وأوامر الدول المهيمنة ومؤسساتها المالية والاقتصادية وتستطيع هذه الدول المهيمنة الطاغية أن تستصدر من القرارات السياسية والاقتصادية ما تعاقب بها أى دولة مارقة أو متمردة تحت شعار (محاربة الإرهاب) وما في حكم ذلك ، وكان من آثار ذلك الفقر والجوع والموت لأبناء الشعوب التي لا تسمع وتطيع لأوامر وقرارات الدول الرأسمالية الطاغية ، بل امتد هذا الطغيان إلى السيطرة الكاملة على حكام دول العالم الثالث وتستطيع أن تدبر الانقلابات وتطيح بالحكومات كما تشاء ، وما يحدث بالعراق والسودان وسوريا ليس منّا ببعيد .

■ مبدأ فصل القيم والأخلاق عن المعاملات المالية والاقتصادية : فالأولوية المطلقة هي الثروة والمال والأرباح والضررائب ... ونحو ذلك من الماديات حتى ولو كان ذلك على حساب القيم الدينية والأخلاقية والإنسانية والاجتماعية ، وكان من آثار ذلك انتشار الفساد المالي والسياسي والاقتصادي ، ومن نماذج ذلك الغش والتدليس والغرر والجهالة والاستغلال والاحتكار والربا والزنا وأكل أموال الناس بالباطل وترتب على ذلك المساس بقيم وأعراض وأموال الناس وهذا هو الواقع في الأزمة المالية العالمية وفقد معظم الناس قيمهم ودينهم وأعراضهم ومالهم وعقلهم وهذا هو الواقع .

◆ - مدى تعارض مبادئ الرأسمالية المالية الطاغية مع مبادئ الشرائع السماوية :

لقد قامت الرأسمالية المالية على مبادئ تخالف فطرة وسجية الإنسان التي خلقه الله سبحانه وتعالى عليها ، ومن هذه الفطرة حفظ الدين ، وحفظ النفس ، وحفظ العرض ، وحفظ العقل ، وحفظ المال ، وهذه هي مقاصد الشريعة الإسلامية وكافة الشرائع السماوية والتي تكفل للإنسان الحياة الكريمة في الدنيا والفوز برضا الله في الآخرة أى تحقق له الإشباع المادى والإشباع المعنوى سوياً .

فمن غايات الإنسان مهما كان جنسه ولونه هي صيانة عقيدته أياً كانت ، وحقه في الحياة الكريمة حراً كريماً وليس عبداً ذليلاً ، وحقه في أن يفكر ويبدى رأيه بحرية ويتحاور ويتناقش وفقاً للضوابط الشرعية ، وحقه في أن يتعلم ما ينفعه ، وحقه في المحافظة على عرضه وأن يعيش في سكينه ومودة ، وحقه في أن يكتسب المال بالحق وأن ينفقه بالحق .

وبالمقابلة بين مبادئ الرأسمالية المالية الطاغية ومبادئ الشريعة الإسلامية نجد أن الأولى تتعارض مع فطرة وسجية الإنسان ولذلك جلبت له الشقاء والمشقة لأنها انحرفت عن شريعة الله ﷻ الذي قال : ﴿ فَأَمَّا يَا تِئِنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى ﴾ [طه: ١٢٣ ، ١٢٤] ، وصدق رسول الله ﷺ القائل : ﴿ تركت فيكم ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي أبداً كتاب الله وسنتي ﴾ [رواه مسلم] .

ومن نماذج مخالفة الرأسمالية المالية الطاغية للشرائع السماوية على سبيل المثال ما يلي :

■ فصل الدين والأخلاق والمثل والقيم عن المعاملات المالية ، وأصبح الصنم المعبود دون الله هو المال ، وأصبح الدين هو الرفاهية المادية الدهرية ، وترتب على ذلك الشقاء المعنوى الروحي ، وانتشر الفساد الأخلاقي في مجال المعاملات مثل الرشوة والربا والغش والتزوير والاحتكار والاستغلال والجشع والسيطرة والتدليس وأكل أموال الناس بالباطل ومحق البركات ، وهذا من مظاهر الأزمة المالية المعاصرة .

■ التعامل بنظام الفائدة وهي عين الربا المحرم في جميع الشرائع السماوية ، وأصبح هذا النظام الربوى هو سيد قرارات الاستثمار والتمويل والتسعير ونحو ذلك ، ولقد حرمت الشريعة الإسلامية كافة نماذج وصور الفائدة ومنها الفوائد المصرفية وفوائد القروض وفوائد الديون وما يُشتق عن ذلك من أشكال ربوية ، ولقد هدد الله سبحانه وتعالى من يتعاملون بالربا بالمحق فقال ﷻ : ﴿ يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴾ [البقرة: ٢٧٦] ، وقال : ﴿ وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رَبٍّ لِيَرْبُوَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُوَ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُمْ

مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ ﴿٣٩﴾ [الروم: ٣٩] ، وقال رسول الله ﷺ : ﴿إِذَا ظَهَرَ الرِّبَا وَالزُّنَى فِي قَرْيَةٍ أَذِنَ اللَّهُ بِهَلَاكِهَا﴾ [رواه أبو يعلى عن عبد الله بن مسعود] ، كما قال رسول الله ﷺ : ﴿مَا ظَهَرَ فِي قَوْمٍ الرِّبَا إِلَّا ظَهَرَ فِيهِمُ الْجَنُونُ﴾ [رواه ابن ماجه والبزار والبيهقي] وهذا من مظاهر الأزمة المالية الحالية حيث محق الله ما جناه المستثمرون الذين يتعاملون بالربا وخسروا معظم رؤوس أموالهم ، ولقد صدق الله العظيم وكذب من يدعون أو يرون من علماء الاقتصاد الوضعي جهلاً أنه لا اقتصاد بدون فوائد ، وبدأ بعضهم ينتقد نظام الفائدة ويقول لن تتحقق التنمية الفعلية الحقيقية إلا إذا كان سعر الفائدة صفرًا ، وقال بعضهم أن نظام الفائدة يعوق الاستثمار الفعلي ويقود إلى ارتفاع الأسعار والتضخم ، وصدق الله القائل : ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٢٧٥﴾ [البقرة: ٢٧٥] .

■ التجارة في الديون : يرى علماء المصرفية التقليدية (الربوية) أن البنوك تقوم على نظام الاقتراض من المودعين بفائدة وإقراض العملاء بفائدة ، أي تقوم على التجارة في الديون وهذا يقود من الناحية المصرفية إلى خلق النقود والمعاملات الوهمية والسيولة الوهمية ، ويكون ربح البنك هو الفرق بين سعري الفائدة ، ومعروف لدى جميع الاقتصاديين أن المال لا يلد مالا ، ولكن إذا استثمر استثماراً مباشراً وفعالاً في حلبة المعاملات الاقتصادية يساهم في النماء وذلك من خلال تفاعله مع عنصر العمل ، وعندما يحدث خلل في دورة التجارة بالمدىونية مثل أن يتعثر العملاء عن سداد القروض وفوائدها يختل نظام البنك وينعكس هذا على المودعين ، وتظهر مشكلة السيولة وهذا من مظاهر وأسباب الأزمة المالية الحالية كما حدث في مجال العقارات والأسواق المالية ، وشتان بين نظام يقوم على المتاجرة بالديون بفائدة والذي يقود إلى الأزمات المالية وبين نظام المشاركات والبيوع والمعاملات والاستثمارات الفعلية والذي يحقق السيولة والتنمية والربح والاستقرار الاقتصادي ، وصدق الله القائل : ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: من الآية ٢٧٥]

■ تقوم المعاملات في الأسواق المالية (البورصات) على نظام الهامش (Margin) ونظام الاختيارات (Options) ، ونظام المستقبليات (Futures) ، ونظام المشتقات (Derivatives) ، ونظام التوريق (Securitization) وليس هذا هو المجال لشرح الجوانب الفنية لهذه المعاملات ولكنها لا تخرج جميعاً عن تطبيقات مختلفة للمضاربات والمقامرات وفقاً للتخمين والظن في ضوء الإشاعات التي قد تكون مضللة وتقود إلى خلق النقود والى إقامة نظام اقتصادي وهمي بعيداً عن الفعليات ، ولقد كَيْفَ فقهاء الاقتصاد الإسلامي والأسواق المالية أن هذه المعاملات هي الميسر بعينه والذي حرمه الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم حيث يقول : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [المائدة: ٩٠] ، كما هذه المعاملات صورية وهمية ورقية لا تمثل استثماراً فعلياً وواقعياً أو مَبَاشِراً في حلبة الحياة الاقتصادية ، كما أنه تقود إلى خلق النقود والتضخم وتقود في النهاية إلى أزمات في الأسواق المالية ، وما حدث في أزمة الاثنين الأسود وما حدث في أسواق ماليزيا واندونيسيا ودول شرق آسيا وأسواق الخليج والأزمة الحالية ليس منا بعيد وما ترتب على ذلك من بطالة وخسارة مالية .

ولقد أوجد فقهاء الاقتصاد والاستثمار الإسلامي صيغاً مشروعة للاستثمار منها المشاركة والمرابحة والاستصناع والسلم والإجارة والتي تقوم على تفاعل رأس المال والعمل والموارد الطبيعية لإنتاج الطيبات ، ولقد صدق الله القائل : ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ [البقرة: من الآية ٢٧٥] .

■ تقوم المعاملات مع المدينين المتعثرين على نظام الجدولة ، وملخصه زيادة الدين وزيادة معدل الفائدة نظير زيادة الأجل ، وهذا هو الربا بعينه والذي نهى الله ورسوله عنه ، فقد نهى رسول الله ﷺ عن بيع الكالئ بالكالئ ، أي بيع الدين بالدين .

◆ - وخلص القول : أن من الأسباب الرئيسية للأزمة الحالية هي أن النظام الرأسمالي المالي يقوم على مبادئ تتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية التي شُرِعَتْ من أجل حماية وحفظ مقاصد الإنسان في هذه الحياة الدنيا ومنها حفظ المال ، وتعتبر هذه الأزمة من نماذج الحرب التي يشنها الله على المرابين والمقامرين والاحتكاريين وعبداء المال ، وقد هددهم الله بقوله ﷻ : ﴿ فَإِنْ كَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٢٧٩] .

◆ - ماذا خسر العالم من أزمة الرأسمالية المالية الطاغية ؟

يقول المحللون السياسيون والاقتصاديون في كافة أنحاء العالم أن هذه الأزمة لم تتوقف عند حدود من كانوا سبباً فيها بل تجاوزت ذلك وامتدت إلى كل أقطار العالم ، وبدأ الحكام والرؤساء ومستشاريهم يهرولون للبحث عن كيف الخروج من الأزمة بسبب الخسائر الكبيرة الحالية والمتوقعة فما هي هذه الخسائر ؟

فلقد خسر العالم بسبب هذه الأزمة الكثير ، ولقد تعددت محاور هذه الخسارة ، ومن أهم أشكالها ما يلي :

■ فقدان نسبة كبيرة من رأس المال المستثمر في البنوك وفي السندات الحكومية وفي الاستثمارات في البورصات ، وليس هناك إحصائيات دقيقة عن قيمة هذه الخسارة لعدم وجود المصدقية والشفافية في المعلومات الصادرة من الحكومات في هذا الشأن لأنها تحاول أن تطمئن الناس حتى لا يحدث الانهيار الأكبر وتكون الطامة الكبرى ، وهناك تقديرات من بعض المؤسسات والمراكز الاستشارية المحايدة أنها لا تقل عن ٣٠% من حجم الاستثمارات المالية .

■ تحول نسبة كبيرة من أموال الناس إلى الاكتناز لعدم الثقة في البنوك والمصارف الربوية وهذا بدون شك يؤدي إلى كساد اقتصادي كان من جرائه تصفية وإفلاس العديد من الشركات والمؤسسات والتي كانت تعتمد على الاقتراض من البنوك وبالرغم من تطمينات الحكومات في هذا الشأن إلا أن السائد هو فقد الثقة التامة في تلك الحكومات وفي مؤسساتها البنكية والمالية التي تعتبر القلب الذي يضخ الدم إلى شرايين تلك الشركات وغيرها .

■ ارتفاع نسبة البطالة بسبب الكساد الذي ساد الوحدات الاقتصادية وما في حكمها وهذا سبب خسارة فادحة في الإنتاج والتسويق ونحو ذلك وبدأ مؤشر البطالة يسبب رعباً وفزعاً لدى الحكومات من قيام ثورات العاطلين التي تهدد استقرار الأمن ، وهذا سوف يقود إلى زيادة ميزانية الدعم الاجتماعي في ميزان الحكومات ، ومن آثار ذلك حرمان الاقتصاد من استثمارات حكومية ولا سيما في المرافق والخدمات العامة .

■ ارتفاع أسعار بعض الخامات وهذا سوف يقود إلى ارتفاع تكلفة المنتجات النهائية ولا سيما بالنسبة للدول التي تعتمد بصفة أساسية في صناعتها على الاستيراد من الخارج مثل دول العالم الثالث الفقيرة ، كما أن ارتفاع تكلفة التمويل في ظل الأزمة والخوف من زيادة مخاطر عدم السداد سوف يقود إلى سلسلة من ارتفاع الأسعار والانكماش والخلل في خطط وبرامج الإنتاج .

- احتمال زيادة العبء الضريبي على الأفراد لدعم ميزانيات الحكومات التي وضعت خطط لإعانة البنوك والمؤسسات والشركات المتعثرة بسبب الأزمة ، وهذا يعني حرمان دافعي الضرائب من جزء من أموالهم والتي كانت أحيانا تدخر لتساعد في التنمية ، وهذه خسارة سوف يظهر أثرها في الأمد القصير ويسبب انخفاضاً مؤكداً في معدلات التنمية ليس فقط في البلاد الغنية بل كذلك في الدول الفقيرة ، ويعنى ذلك أن العالم سوف يصاب بنكبة أو بكارثة في معدلات التنمية وهذا هو الشقاء والحياة الضنك .
- من آثار الأزمة أيضاً ارتفاع في تكلفة الحاجات المعيشية الأصلية للإنسان ولا سيما الطبقة الفقيرة في دول العالم الثالث ، وفي هذا الخصوص يقول علماء السياسة والاقتصاد والاجتماع سوف يمتد اثر هذه الأزمة إلى ميزانيات الأسر مما يقودها إلى الاقتراض لتدبير شئون الحياة أو سوف تلجأ إلى مؤسسات ومنظمات العمل المدنى الخيرية للحصول على مزيد من الإعانات في الوقت الذى تعاني نفسها من نضوب الموارد .
- من آثار الأزمة كذلك حرمان الدول الفقيرة من الإعانات التي كانت ترد إليها من الدول الغنية ، بسبب أن الأخيرة تفضل معالجة المتضررين من مواطنيها بسبب الأزمة عن إعانة الغير ، كما أن هذا سوف يؤثر على ميزانيات المنظمات العالمية المتخصصة بشئون اللاجئين والمهجرين والفقراء والجوعى والمرضى والفقراء في العالم ولا سيما في دول أفريقيا وآسيا ، وهذا سوف يقود إلى أن الفقراء والمرضى والجوعى في العالم سوف يزدادون شقاءً على شقائهم .

◆ - ماذا خسر العالم بالبعد عن شريعة الإسلام ؟

وخلص القول بأن الأزمة المالية الحالية والتي سببتها الرأسمالية الطاغية كانت وبالاً وبلاءً على العالم بأسره وذلك بسبب البعد عن تطبيق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ، ولقد حذرنا الله سبحانه وتعالى من ذلك فقال ﷺ : ﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ [الأنفال: ٢٥] ، وقوله تبارك وتعالى : ﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى ﴾ [طه: ١٢٤] .

ويثار في هذا المقام العديد من التساؤلات من أهمها ما يلي :

- كم خسر العالم عندما انحرف عن الفطرة والسجية التي خلق الله الناس عليها؟
- كم خسر العالم عندما تعامل بالربا ودخل في حرب مع الله ورسوله ؟
- كم خسر العالم عندما فصل القيم والمثل والأخلاق عن المعاملات ؟
- كم خسر العالم عندما تعامل بالميسر والقمار ؟
- كم خسر العالم عندما سيطر المال على الناس واصبح معبودهم من دون الله ؟
- كم خسر العالم عندما استثمر المال في الحرام وفي الخبائث ؟

لقد صدق الله ﷻ القائل : ﴿ وَأَنْ أَحْكُمْ بَيْنَهُمْ مِمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمُوا أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ ﴾ [المائدة: ٤٩] ، وقوله تبارك وتعالى : ﴿ فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ وَمَا كَانَ لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَاقٍ ﴾ [غافر : ٢١] ، ولقد حذرنا رسول الله ﷺ من التعامل بالربا قائلًا : ﴿ ما ظهر في قوم الربا إظهار فيهم الجنون ﴾ [رواه ابن ماجه] ، ولقد صدق الله ورسوله وكذب المرابون والمقامرون وعبداء المال ، فهل يأخذ العالم من ذلك الدروس والعبر والعودة إلى تطبيق شرع الله .

◆ - ما هو السبيل للخروج من الأزمة وفقاً للشريعة الإسلامية ؟
يتساءل الناس جميعاً : ما هو السبيل للخروج من الأزمة المالية والتي صنعتها الرأسمالية المالية الطاغية ؟

ليس الإسلام مسئولاً عن هذه الأزمة لأن من أهم أسبابها عدم تطبيق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والتي قال عنها الله ﷻ : ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى ﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى ﴿ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيراً ﴾ قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنْسَى ﴿ [طه: ١٢٣ : ١٢٦] .

وتأسيساً على ذلك يمكن الخروج من هذه الأزمة من خلال تطبيق فقه الاقتصاد الإسلامي المستنبط من فقه المعاملات ، وفي ضوء فتاوى وتوصيات فقهاء المصرفية الإسلامية وفقهاء الأسواق المالية الإسلامية الصادرة عن مجامع الفقه الإسلامي العالمية والتي نستقرأ منها الوصايا الآتية :

- الامتناع عن التعامل بنظام الفائدة التي هي سبب الأزمة والبلاء وتطبيق نظام الاستثمار والتمويل الإسلامي القائم على المشاركات والبيوع والاستصناع والسلم والإجارة ونحو ذلك مما استنبطه الفقهاء والعلماء .
- الامتناع عن نظم التعامل بنظام الهامش وبنظام الاختيارات وبنظام المستقبلات وبنظام المشتقات الوهمية لأن هذه النظم جميعاً تعتمد على الربا والمقامرات (الميسر) والتي تخلق اقتصاداً وهمياً لا يحقق التنمية ، وتطبيق نظم الاستثمار الإسلامي من خلال التعامل بالأسهم بالنظام النقدي وبنظام الاستثمار العيني المباشر في المشروعات .
- منع التعامل بنظام المتاجرة بالديون ونظام جدولة الديون لأن هذه النظم تقود إلى مزيد من الإعسار والإفلاس ، وتطبيق نظام المشاركات والرهونات العينية النقدية ومع الكيانات ذات الملاءة المالية .
- تطهير المعاملات في أسواق النقد والمال من المال المكتسب بطرق غير مشروعة وهذا ما يطلق عليه بالأموال القذرة ، وتطبيق مبدأ (من أين لك هذا؟) .

- تطهير الأسواق المالية من المعاملات الخفية والإشاعات الكاذبة ومحاربة العصابات التي تسيطر على هذه الأسواق من الرأسماليين الطغاة الذين يأكلون أموال الناس بالباطل ، وتطبيق نظام الرقابة الفعالة على الأسواق من خلال أجهزة رقابة حكومية وشعبية تتقى الله حق تقاته .
- التحرر من التبعية النقدية والمالية لعملة الدولار الذي كان من أسباب الأزمة ، وتطبيق نظام سلة العملات ، وتحرير العملة الوطنية من المضاربات والمقامرات العالمية .
- تطبيق فقه الأولويات الإسلامية في جغرافية الاستثمار والتمويل ، بأن يكون الوطن هو أولى بالرعاية ، وأن تكون استثمارات المواطنين والمسلمين لخدمة الأوطان العربية والإسلامية .
- تفعيل دور الدولة في الرقابة على المعاملات والأسواق لمنع كافة صور الربا والاحتكار والتكتل والغش والتدليس والغرر والكذب والإشاعات المغرضة وكافة سبل وطرق وحيل وصيغ وأشكال أكل أموال الناس بالباطل ، أي دولة تدعو إلى الخير وتأمّر بالمعروف وتنهى عن المنكر .
- تفعيل دور منظمات ومؤسسات المجتمع المدني والخيري والاجتماعي والدعوى لتقوم بدورها في مساعدة الطبقات المتضررة من هذه الأزمة .
- الالتزام بالقيم والمثل والأخلاق الحسنة في المعاملات المالية وغيرها لأنها الوجود من التعامل بما يخالف شرع الله ﷻ ، فقد قال فقهاء الاقتصاد الإسلامي : ((قيم إسلامية سامية تقود إلى معاملات فاضلة وإلى البركة) ، وصدق الله القائل : ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَكَفَّرْنَا عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَأَدْخَلْنَاَهُمْ جَنَّاتٍ النَّعِيمِ ﴾ وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أَنْزَلْنَا إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ لَأَكَلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ مِنْهُمْ أُمَّةٌ مُقْتَصِدَةٌ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ سَاءَ مَا يَعْمَلُونَ ﴿ [المائدة: ٦٥ ، ٦٦]
- وعلى مستوى الأمة العربية والإسلامية يجب أولاً تطبيق مبادئ ونظم الاستثمار والتمويل الإسلامي قبل أن نطالب غير المسلمين بتطبيقها ، وحتى لا يثار السؤال المتواتر دائماً ، لماذا تخلفت الدول الإسلامية ولديها الاقتصاد الإسلامي ؟ .
- ألم يأن لحكومات الدول الإسلامية أن تطبق مفاهيم ومبادئ الاقتصاد الإسلامي وتقدم نماذج موضوعية وعملية لإنقاذ العالم من طغيان الرأسمالية المالية ؟

■ أَلَمْ يَأْنِ لَهُمُ (الحكومات الإسلامية) أَنْ يَتَدَبَّرُوا قَوْلَ اللَّهِ ﷻ : ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ ﴾ [الحديد: ١٦] ، وَيَطْبِقُوا قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : ﴿ تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا إِنْ تَمَسَّكْتُمْ بِهِمَا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدِي أَبَدًا ، كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّتِي ﴾ [رواه مسلم] .

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

نداء إلى الناس في أنحاء العالم بالعودة إلى الإسلام

- إلى الإسلام : أيها الحائرون في بيداء الحياة التائهون في ظلام الليل البهيم .
- إلى الإسلام : أيها الراغبون في علاج المجتمع من أمراضه وآلامه وإنقاذه من بؤسه وشقائه .
- إلى الإسلام : أيها الواقفون على باب الإصلاح لا تدرن أي طريقه تسلكون ولا في أي سبله تسرون .
- إلى الإسلام : يا من اختلطت عليهم الوسائل واضطربت في قلوبهم الغايات فلم يجدوا الهدف ولم يتخيروا الوسيلة .
- إلى الإسلام : أيها المحترقون بنيران التجارب الفاشلة التي أرشدكم إليها فكر حائر وعقل صغير قاصر .
- إلى الإسلام : الهادئ المشرق المستنير الذي يحمل رحمة السماء إلى الأرض .
- إلى الإسلام : أيها العاملون المخلصون .

إلى هؤلاء أوجه النداء القرآني :

﴿ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ ﴿١٥﴾ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿١٦﴾

[المائدة: ١٥ ، ١٦]

- هذا النداء مأخوذ من أقوال أحد الدعاة يرحمه الله .